

٤
وترد الذن حال الزم بمطل الوجود واتحاد
مفهوم نقيضه وقبول القسمة يعطي الشركة
فيغاير الماسية والآفات الماسيات
او غيرها اجزاؤها ولا تفكها تعقلا وتحقق
الامكان وفايده الحاصل والحاجة الى الاستدلال
واسفار المناقض وتركب الواجب وقيامه
بالماسية من حيث هي فزادته في التصور ونقسم
الى الذنبي والذرجي والابطلت الحقيقة
والموجود في الذن انما هي الصورة الحقة

في كثير من التوازم وليس الوجود معنى محصل الملائمة
في العين بل الحصول بالزيادة فيه ولا اشتدا وضمورا
مخض ولا ضد له ولا مثله فتحقق في القسمة عقولا
ولا ينافيها ويساوق الشبهة فلا يتحقق بدونه ولما
مكابر يقضي عقله وكيف تتحقق بدونه مع اثبات
القدرة وانتفاء الانصاف وانحصار الموجود
مع عدم تعقل الزائد ولو اقتضى التمييز الثبوت
عينا لزم المحالات والامكان اعتباري بوض
لما وافقونا على انتفائه وهو يرد في الثبوت

٥
في